دراسة في الآليات الفعلية والواقعية والحلول الكفيلة

بتفعيل مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي –واقع وآفاق–

ط/د. غانس حبيب الرحمان – جامعة يحي فارس –المدية

ط/د. حمزة سي موسى – جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان

الملخص:

حق الشعوب في تقرير مصيرها يعلق آماله بالتزام الدول واحترامها لهذا الحق في إطار ميثاق الأمم المتحدة، من خلال أجهزتها الجمعية العامة ومجلس الأمن، وما يحصل على الساحة الدولية هو تلك الازدواجية المعيارية في تطبيقه أثناء التعامل مع بعض القضايا، وبالرغم من المساعي الدولية نحو تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها نجد الصحراء الغربية لازالت ومنذ عديد السنين تعاني من أزمتها التي طالت مدتها وازدادت حدتها بتدهور الأوضاع في المنطقة، بالرغم من ذلك فإن الصحراء الغربية لازالت متمسكة بمطلبها الشرعي والوحيد اتجاه قضيتها العادلة التي ناضلت ولازلت تناضل من أجلها والمتمثل في حقها في تقرير مصيرها بكل حرية واستقلالية بعيد عن كل الممارسات اللاإنسانية والتدخل في شؤونها الداخلية، بهدف التأسيس لإقامة كيان دولي فتي يسمى "الجمهورية العربية الصحراوية" ينافس عن مكانته بين دول العالم واسترداد شعب لسيادة لطالما استردت منذ مر السنين.

Abstract:

The right of peoples to self-determination depends on their commitment to and respect for this right within the framework of the Charter of the United Nations, through its organs, the General Assembly and the Security Council, and what is happening in the international arena is the normative duality in applying it while dealing with some issues. The Right of Peoples to Self-Determination Western Sahara has been suffering for many years and has been exacerbated by the deterioration of the situation in the region. However, Western Sahara remains steadfast in its just and legitimate demand for its just cause, The right to self-determination freely and independently of all inhuman practices and interference in its internal affairs, with the aim of establishing a young international entity called the Sahrawi Arab Republic, competing for its place among the nations of the world and the restoration of a people of sovereignty that has long been restored over the years.

مقدمة:

يعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها أحد أهم المبادئ التي نادى بها فقهاء القانون الدولي، وطالبت به كافة شعوب الدول منذ أمد بعيد، حيث أثير حوله العديد من الجدل الفقهي وحتى الدولي وأسال الكثير من الحبر، وذلك بالنظر إلى الأبعاد التي يصبو إليها هذا الحق يأتي في مقدمتها تحرر شعوب الدول من قيود الاستعمار، وكذا سيادة الدولة في تسيير شؤونها الخارجية وعدم السماح للدول الأجنبية المساس بها أو التدخل في شؤونها الداخلية.

على الرغم من تكريس حق الشعوب في تقرير مصيرها في المواثيق الدولية، وفي ظل التزام الدول بتقديسها لهذا الحق واحترامه في إطار ميثاق الأمم المتحدة بواسطة أجهزتها (الجمعية العامة ومجلس الأمن)، إلا أننا نلاحظ وجود العديد من التجاوزات، وكذا وجود صعوبات تعيق في كثير من الأحيان تطبيق هذا الحق فعليا وعمليا إن لم نقل إعدام فعاليته على الإطلاق، ومن بين أهم الأسباب وراء ذلك نجد الطبيعة الازدواجية المعيارية في التعامل مع بعض القضايا الدولية.

وفي هذا الإطار نجد الصحراء الغربية قد عانت الأمرّين بغية تحقيق مطلبها الشرعي والمتمثل في حقها في تقرير مصيرها وتحصيل سيادتها على إقليمها، حيث لازالت تناضل ومنذ عديد السنوات من أجله، بالرغم من اعتراف الجهات الدولية من أجهزة أممية ومنظمات دولية وإقليمية ودول بهذا المطلب الشرعي، فالقضية الصحراوية لازالت تطفو فوق سطح غير مستقر وتعد أحد أهم الأسباب التي عطلت مشروع الوحدة المغاربية، أي أن إتحاد المغرب العربي لا يكون إلا بالتوصل إلى أرضية وفاق دولي يرضي كافة الأطراف في القضية، ومن جهتنا نؤكد على أن المخرج الوحيد من هذه الدوامة هو الاعتراف الدولي –وعلى رأسها المغرب– للشعب الصحراوي بالحق في تقرير مصيره، والتساؤل الذي يتبادر إلى أذهاننا هو إذا سلمنا أن مبدأ حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره مبدأ مكرس في المواثيق والاتفاقيات جالدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وفي أشغال وأعمال المنظمات الدولية فيا ترى ما هي الآليات الفعلية والواقعية والحلول الكفيلة بتفعيل هذا المبدأ في الممارسة العملية لقضية الصحراء الغربية؟

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل الجوهري من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: تقييم الموقف الدولي والإقليمي حول مبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي.

المحور الثاني: مآل قضية الصحراء الغربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة– الآفاق والحلول–

المحور الأول: تقييم الموقف الدولي والإقليمي حول مبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي.

بالرغم من أن أصول مبدأ حق تقرير المصير تمتد إلى أمد بعيد، إلا أنه ينبغي التأكيد على أن الممارسة الفعلية له كانت بميلاد هيئة الأمم المتحدة التي كرسته في ميثاقها1، تلتها بعد ذلك منظمات دولية وإقليمية سلكت نفس نهج المنظمة الأممية في تكريس هذا المبدأ، والقضية الصحراوية كنموذج لتطبيق حق تقرير المصير نلمس مساع دولية وإقليمية وإن كانت تبدو محتشمة حول قضية تأكيد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، حيث تباينت مواقف المجتمع الدولي بمختلف أطيافه من منظمات ومواقف دول.

وتعتبر قضية الصحراء الغربية من بين القضايا العالقة الباحثة عن حل دولي عادل يتوافق مع ما هو منصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة2، إن اختلاف الدول المحيطة بالصحراء الغربية على المستوى الإيديولوجي وعلى مستوى التوجهات السياسية والمصالح أدى إلى تعميق المشكل وظهور نزاعات متوالية وإلى عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك، فموقع الصحراء الممتد على طول الواجهة الغربية للساحل الأطلسي منحها موقعا جيو استراتيجيا مهما، والمعروف في الجغرافيا السياسية أن المناطق الساحلية تحظى بمكانة خاصة مقارنة بالأقاليم القارية الداخلية، ولقد تباينت وتعددت مواقف الجهات الدولية من منظمات وحكومات حول قضية الصحراء الغربية على النحو الآتي:

أولا– موقف الدول من القضية الصحراوية: تباينت ردود ومواقف الدول المجاورة للصحراء الغربية وذلك بالنظر إلى مدى أهمية القضية بالنسبة لأوطانهم كالآتي:

1–المغرب: سعت المغرب بكل ما تملك من سلطة إلى تأخير الاستفتاء الذي بادرت به اسبانيا والذي بنفسه كان رافضا لهذه الفكرة نظرا لكونه لا يتوافق مع مصالحها في المنطقة3، كما تنظر إلى الصحراء الغربية على أنها جزء من الأراضي المغربية، كان الاستعمار الأوربي قد اقتطعه من أراضيه، بل وترى أن الاستعمار اقتطع منها كذلك أجزاء من الجزائر وموريتانيا كاملة وأجزاء من سنغال ومالي وأجزاء من نيجيريا، وهو الشيء الذي يعارض مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار مع العلم أن المغرب نال استقلاله في عام 1956، وعلى هذا الأساس وتجنبا لنتائج غير متوقعة لهذا الاستفتاء تقدم الملك المغربي باقتراح إلى اسبانيا مفاده تقديم طلب مشترك إلى محكمة العدل الدولية من شأنه تقديم رأي استشاري حول القضية الصحراوية.

2–اسبانيا: تعلن أنها مهتمة بالنزاع المغربي الصحراوي، كما تؤيد الوصول إلى حل متوافق بشأنه جميع الأطراف طبقا لقرارات الأمم المتحدة، المتمثل في تنظيم استفتاء تقرير المصير وهو ما استجابت له اسبانيا قبل نهاية السداسي الأول من عام 1975 تحت رعاية الأمم المتحدة، غير أن ذلك لم يكلل بالتفعيل بالنظر إلى جملة العراقيل الحائلة دون تنظيمه.

3–الجزائر: تقول الجزائر بأنها ليست معنية بهذا النزاع ومن جهة أخرى هي مهتمة به وبأنه ليست لها أية أطماع في الصحراء الغربية وتقول بأن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار، حيث أنه ومنذ سنة 1966 دخلت الجزائر كطرف مهتم بالنزاع وأصبحت منذ ذلك الوقت تشارك بصفة اعتيادية في أعمال لجنة تصفية الاستعمار، وموقف الجزائر حول قضية الصحراء الغربية ثابت وهو أنها يجب أن تحل على مستوى الأمم المتحدة وأنها ملتزمة أساسا "بمخطط التسوية الأممي الذي صادقت عليه كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها المملكة المغربية"، وأن الجزائر مع اتفاق هيوستن الموقع عليه من طرف جبهة البوليساريو والمملكة المغربية للمخطط الأممي، كما أن تسوية قضية الصحراء الغربية كانت مطروحة منذ عام 1965 على طاولة الأمم المتحدة تحت بند تصفية الاستعمار، وهي قضية وليدة عام 1975" أي تاريخ إعلان المغرب تأييد قرار خروج المستعمر الإسباني منها4.

4–موريتانيا: أعلنت أن لسكان الصحراء الغربية نفس التقاليد والعادات لدى الشعب الموريتاني، وعلى هذا الأساس طالبت موريتانيا بالجزء الجنوبي من الصحراء الغربية، مما يبرز لنا أن موقف موريتانيا كان مراوغا، فمن جهة أبدت حسن النية في استعدادها لقبول ما سيسفر عنه الاستفتاء باعتباره يتوافق مع قرارات الأمم المتحدة، من جهة أخرى قامت بالتوقيع على اتفاق سري مع المغرب في أكتوبر 1974 المتضمن تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا والذي تم على هامش انعقاد مؤ تمر القمة للدول العربية5، ثم ما لبثت أن تراجعت عن مطالبها بل وقامت في سنة 1979 توقيع اتفاق السلام بين موريتانيا والصحراء الغربية بالعاصمة الجزائرية والذي تم بموجبه انسحبت موريتانيا بصفة نهائية من الجزء الذي كانت تحتله من تراب الصحراء الغربية واعترفت بالجمهورية الصحراوية.

ثانيا– موقف الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية من القضية الصحراوية: إن قضية الصحراء الغربية لم يبقى على إطلاقه بل وجدت مساع حثيثة بشان تدويل القضية الصحراوية، من خلال طرحه على مستوى الأمم المتحدة وذلك للبت في النزاع بصفة نهائية من خلال جملة القرارات التي تتخذها هذه الهيئة بشكل إلزامي قد يفضي إلى تسوية النزاع وبطريقة سلمية وتقديم حل قد يرضي كافة الأطراف، إضافة إلى جملة القرارات والأنشطة التي تتقدم بها أجهزتها من ذلك الجمعية العامة وجلس الأمن، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد وبغية وضع حد للنزاع المغربي الصحراوي تم نقل القضية برمتها وطرحها على مستوى محكمة العدل الدولية وسوف نعالج كل هذه المساعي على النحو الآتي:

1–الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول قضية الصحراء الغربية: تعود أسباب النزاع المغربي الصحراوي إلى تعارض مطلبين إحداهما يقدمه المغرب مدعيا حقوقا تاريخية والثاني يؤكد ويدافع عن حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

تقدم المغرب بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى الحكومة الإسبانية في 23 سبتمبر 1974 لإحالة ملف الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، لتبدي رأيا استشاريا لتعزيز مطالبته بما يسميه (حقوقه التاريخية على الإقليم)، وبعد أن وافقت الجمعية العامة على الطلب المغربي أحالته على محكمة العدل الدولية المذكورة التي عقدت 27 جلسة علنية من 25 جوان إلى 30 جويلية 1975، وأعلنت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في 16 أكتوبر 1975 وحررته في 60 صفحة، بعد تفكير عميق وجاد تناول بالفحص والتدقيق كل حيثيات الموضوع –في حدود الادعاءات والوثائق المقدمة إليها- وفيما يلي خلاصته من خلال سؤالين[6]:

-الجواب على السؤال الأول: غداة استعمارها من طرف إسبانيا (والذي حددته المحكمة اعتبارا من سنة 1884) لم تكن الصحراء الغربية أرضا بلا سيد (Terra nulius) لأنها كانت مأهولة بالسكان على الرغم من بداوتهم كانوا منظمين سياسيا واجتماعيا في قبائل تحت سلطة شيوخ أكفاء بتمثيلهم، إسبانيا نفسها لما أقامت (حمايتها) تذرعت باتفاقات مبرمة مع الشيوخ المحليين.

-وقبل الإجابة على السؤال الثاني (ما هي الروابط القانونية التي كانت تربط المنطقة المذكورة والمملكة المغربية والمجموعة الموريتانية؟)، فإن المحكمة حددت "كروابط قانونية" كل الروابط يمكنها أن تؤثر على السياسة التي يجب إتباعها لتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وحول السؤال المحدد المتعلق بالروابط مع المملكة المغربية، أوضحت المحكمة أنها تأخذ بعين الاعتبار:

1-أن المملكة المغربية تدعي وجود روابط السيادة بالصحراء الغربية نابعة من حيازة تاريخية للإقليم.

2-أنها وضعت في الحسبان الهيكلة الخاصة للدولة المغربية في تلك الحقبة التاريخية.

وبعد أن فحصت الأحداث الداخلية (تعيين القادة، جباية الضرائب، المقاومة المسلحة وحملات السلاطين....) التي قدمها المغرب كإثبات للسيادة التاريخية على الصحراء الغربية، الأحداث الخارجية (معاهدات، اتفاقات، والأحداث الخارجية، والمراسلات الدبلوماسية) التي اعتبرها المغرب تأكيدا لاعتراف دولي من حكومات أخرى بتلك السيادة التاريخية، توصلت المحكمة إلى أن كل ذلك لا يقيم دليلا على وجود روابط سيادية إقليمية بين المغرب والصحراء الغربية بالرغم من وجود علاقات تبعية (روحية، دينية، لغوية...) بين بعض قبائل المنطقة والسلطان، وخلصت إلى القول بأن "جميع الأدلة المادية والمعلومات المقدمة للمحكمة لا تثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة، والمملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية من جهة أخرى.

وعليه فإن المحكمة لم يثبت لديها وجود الروابط القانونية، من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار (xv 1514) المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وعلى الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر والحقيقي عن إرادة سكان المنطقة".

2–موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية: تعددت مساعي وجهود منظمة الأمم المتحدة بخصوص القضية الصحراوية ويمكننا معالجة ذلك من خلال النقاط التالية:

أ–تأجيل الاستفتاء بطلب من الأمم المتحدة: طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الحكومة الاسبانية تأجيل الاستفتاء، وذلك بموجب اللائحة رقم 3292 التي تبنتها في دورتها التاسعة والعشرين (29) في 13 ديسمبر 1974 7، كما أن هذا التأجيل يعد الأول من نوعه حيث لم يسبق للمنظمة أن أقدمت على مثل هذا التصرف كونها المسؤولة عن الدفاع عن تطبيق مبدأ تقرير المصير استقلال الشعوب المستعمرة8، ويعود سبب التأجيل إلى كون الأطراف المعارضة لإجراء الاستفتاء بالمنطقة (المغرب وموريتانيا) كانت تستفيد بنوع من الحصانة المتمثل في تسامح المنظمة معها في كل تصرفاتها، وقبول أعضاء المنظمة التصويت على هذه اللائحة رهن مصير شعب بأكمله، وعلى خلاف ذلك فلو تقدمت أي دولة غربية بمثل هذا الطلب إلى المنظمة وتمت الموافقة عليه فإن دول العالم الثالث تستنكره بلا شك تعتبره مناورة استعمارية9.

ب– تسوية القضية الصحراوية عن طريق منظمة الوحدة الإفريقية: إن الركود في عملية إجراء الاستفتاء يعود سببه إلى تهرب الأمم المتحدة من مسؤوليتها اتجاه القضية الصحراوية، والدليل على ذلك هو تكليفها لمنظمة الوحدة الإفريقية بتسويتها من 1976 إلى 1985 تقريبا، وإلا كيف نفسر اعتماد منظمة دولية عالمية بحجم منظمة الأمم المتحدة على منظمة إقليمية في قضية تصفية استعمار، ولعل السبب وراء التوقف عن تطبيق خطة التسوية المسطرة من طرف منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة لا يرجع في حقيقة الأمر إلى استحالة تطبيقها بل أن عدم ضغط مجلس الأمن على المغرب من أجل احترام ما جاء في المخطط واتفاقات هيوستن لسنة 1997 هو السبب وراء هذا الجمود10.

ج–بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية (MINURSO): لقد تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية (والمينورسو) في 29 أفريل 1991 وكان الهدف من ورائها هو توفير الظروف الملائمة لإجراء استفتاء حر وعادل وفقا للإحصاء الذي قامت به السلطات الاسبانية في الصحراء الغربية عام 1974 لكنن هذا لم يتحقق بسبب الطعون التي تقدمت بها المغرب بشأن تحديد هوية الناخبين (أكثر من 80 ألف طعن)، فبعد محاولة المغرب تحوير وقائع النزاع في الصحراء الغربية من قضية استعمار إلى قضية ثانوية تتعلق ببعثة المينورسو المتواجدة في الصحراء الغربية أكدت الأمم المتحدة أنها لم تنهي مهام المينورسو المعنية بتنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي طبقا لمخطط التسوية الأممي الإفريقي لسنة 1991، ولم يكن بالتالي الاستفتاء ممكنا لعام 2000 حسيب رزنامة الأمين العام كوفي عنان[11]، قد لوحظ مؤخرا اصطدام المناورات المغربية الساعية إلى حمل الأمم المتحدة وأمينها العام بان كيمون على تغيير موقفها بخصوص النزاع في الصحراء الغربية، والسبب من وراء ذلك هو إعلان المغرب عن عزمه تقليص تعداد التشكيلة المدنية لبعثة المينورسو سيما الفرع السياسي مع الوقف الفوري لمساهمته المالية في هذه البعثة محاولا بذلك التأثير على الموقف الأممي المستند على الشرعية الدولية

بخصوص قضية الصحراء الغربية، بمقابل ذلك أكدت الهيئة الأممية سعيها الجاد نحو مواصلة العمل على حل هذا النزاع بكل الطرق بما في ذلك آلية المينورسو المنتشرة في الأراضي الصحراوية المحتلة منها والمحررة[12].

د-الحلول المقترحة من طرف المبعوث الأممي "جيمس بيكر" بشأن النزاع الصحراوي:

في مارس 1997 عين جيمس بيكر كمبعوث خاص لدى الأمين العام لدى الأمم المتحدة، واقترح حلا لإنهاء النزاع:

1-الحكم الذاتي: تقدم المغرب بهذا الاقتراح حيث يعطي لسكان الصحراء الغربية حق تسيير أمورهم بنفسهم تحت السيادة المغربية، اعتبره سقف التنازلات الأخرى حل يقبل به المغرب، لاقى دعما من فرنسا لكن رفض من طرف البوليساريو والمجموعة الدولية باعتباره لا يضمن حق تقرير المصير للشعب الصحراوي والغير قابل للتصرف حسب القانون الدولي وباعتبار المشكل هو مشكل تصفية استعمار.

2-القيام باستفتاء: وافق عليه كل من المغرب والبوليساريو لكن ظهر مشكل بعد إكمال عملية تحديد من يحق لهم التصويت وحاليا يرفض المغرب الحوار حول الاستفتاء معتبرا إياه فاشلا بسبب الاختلاف حول هوية الناخبين من وجهة نظره لأنه يعطل الوصول لحل يرضي جميع الأطراف من جهة أخرى.

3-تقسيم الصحراء بين المغرب والبوليساريو: حل رفضه المغرب الذي اعتبر أن كل الصحراء جزءا لا يتجزأ من وحدته الترابية كما رفضته البوليساريو باعتباره يتناقض مع مبدأ تقرير مصير الشعوب المستعمرة.

4-انسحاب الأمم المتحدة من الملف: سحب قوات حفظ السلام والمينورسو من الصحراء الغربية مما قد يؤدي إلى اندلاع حرب بين طرفي النزاع[13].

المحور الثاني: مآل قضية الصحراء الغربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة- الآفاق والحلول.

تشهد الصحراء الغربية اليوم تغيرات أفرزتها موجة الأزمات التي عرفتها المنطقة، والتي أثرت سلبا على تطور العلاقات بين دول المغرب العربي حيث عطلت في التعجيل نحو الوحدة المغاربية وإنشاء ما يسمى تكتل مغاربي يدعى "اتحاد المغرب العربي"، وسواء تعلق الأمر بانتهاك حقوق الإنسان أو مقاومة أو تصفية الاستعمار بات من الضروري إقرار حل ووضع إستراتيجية من شأنه وضع حد لهاته الانتهاكات التي تهدد السلم والأمن في المنطقة، ولا نعتقد أن حل هاته القضية سيستغرق عام أو عامين أو أن نظن بأن الاقتراحات التي سنقدمها ستكون مقبولة من قبل جميع الأطراف، ولعل السبب يكمن في تعقيد القضية، هذا الأمر كان سببه جملة الأخطاء المركبة التي وقع فيها مختلف أطراف النزاع من جهة، ومن جهة أخرى جملة الإمكانيات الاقتصادية الهائلة للصحراء الغربية التي أسالت لعاب العديد من الدول للسيطرة عليها.

أولا – الصحراء الغربية بين الحكم الذاتي والحرب: بداية فإن كل ما سنقدمه من أفكار هو محض أفكار شخصية متفاعلة مع الواقع العربي المؤلم الذي عشناه ونعيشه، وأن هذه الأفكار ليست بالمتطرفة ولا بالمنحازة لأنها نابعة من قناعة متفاعلة كما أسلفنا، ويمكن لهذه القناعة أن تنصف البعض كما تغضب البعض الآخر، والحقيقة المرسخة لدينا بأن كلا الطرفين أخوة جار أحدهما على الآخر.

ولكي نكون غير مستطردين ولا مطولين فإنه وبالرجوع إلى بداية الأزمة فإن هناك شعب بدوي شرد من أرضه التي عاش فيها مئات السنين وأنشأ حضارته الخاصة عليها، وهذا الشعب تعرض للاستعمار الإسباني لعشرات السنين سطر خلالها لمآثر تحسب له لم يساعده فيها أحد، بل على العكس هذا الشعب لم يكتف بنضاله ضد الأسبان في أرضه بل تعداه لمشاركته في النضال ضد الاحتلال الفرنسي في المغرب وموريتانيا حتى أن قائد الجيوش الفرنسية قتله الصحراويين في موريتانيا، هؤلاء الشعب الأبي البدوي الذي خرج من رحم الصحراء متمثلا بالعرب والبربر على حد سواء بقبائله المتشعبة وعلى رأسها قبيلة الرقيبات، هذه القبيلة التي أنجبت الكثير من أبطال الصحراء الغربية، وتكنة وكثير من القبائل الصغيرة التي لا يتسع الحال لذكرها وليس لأنها لا دور لها بل لأن الموضوع طويل في هذا المجال.

إن المهم أن هذا الشعب استطاع أن يخرج المستعمر الاسباني من أرضه وبخسارة يقر بها الأسبان، كما ساعد كذلك هذا الشعب في إخراج المستعمر الفرنسي من المغرب وموريتانيا على حد سواء، فإذا قلنا أن فترة تحرر الشعوب من المستعمر هي فترة إنشاء الدول العربية بحدودها فإننا نعتبر هذا التقسيم هو مرجعية، والحقيقة المرة لنا ولجميع العرب على حد سواء أنها فعلا مرة ولكن حكم القوي على الضعيف كما يقال كون التحرر لم يكن كاملا، أو على أساس آخر كأن نقول وحدة الأرض والشعب فإنه معروف لكل من يعرف الصحراء الغربية بأن حدود ما يدعيه الصحراويين أنها أراضيهم هي فعلا مكان وجودهم، والمغاربة تاريخيا بكل أطيافهم من العرب والبربر (أمازيغ وشلوحة) لم يكن لديهم وجود ولا أصل في منطقة الصحراء وبالتحديد من "غليميم" حدود الصحراء شمالا مع المغرب إلى "الداخة ودكار" حدود الصحراء مع موريتانيا، من هنا نقول أنه كون هذه الأرض لم يدافع عنها غير أهلها فمن المنطقي أن أصحاب الحق في إدارتها وحكمها والعيش فيها هو الشعب الصحراوي.

ولكي نكون منصفين حتى نصل لهذه القناعة بأن ما قيل من قبل المغرب فيما مضى أن الصحراء الغربية أرض مغربية فهذا محض خيال وما هو إلا أفكار توسعية لا أكثر، حيث أن المغرب وسبق أن أشرنا صرح بأنه سيرفض تقرير المصير إذا كان من بين اختياراته استقلال الإقليم عن المغرب، ومنح الشعب الصحراوي إما فرصة الإبقاء على الوضع السائد أو الرجوع إلى الوطن الأم14، لأن المغرب كان يطمح إلى حدود نهر السنغال أي بضم الصحراء وموريتانيا، وهو ما حاول المغرب جاهدا منع هذه الأخيرة بعد الاستقلال عن فرنسا من الانضمام إلى جامعة الدول العربية، غير أن إرادة الموريتانيين فيما مضى تغلبت على هذه الأفكار، وطبعا قام الملك الحسن الثاني بما يسمى بالمسيرة الخضراء في 06 نوفمبر 1975 حيث جند لها 350 ألف شخص، وهي تلك المسيرة التي جمع فيها الناس الذين لم يسمعوا بالصحراء أساسا بمسيرة على الأقدام امتدت لآلاف الكيلومترات لم يستشر فيها

أصحاب الأرض، سيطر من خلالها على شعب الصحراء بالسيف والنار سفكت فيها الكثير من دماء الشعب الصحراوي وقتها ولذلك سماها الصحراويين بالمسيرة الحمراء15.

بعدها قامت اسبانيا بإخلاء قواعدها العسكرية تاركة الشعب الصحراوي في عزلة تامة، ما دفع به إلى طلب تدخل مجلس الأمن، والمغرب في هذا الشأن وضع اسبانيا أمام خيارين إما مواصلة المسيرة أو الدخول في مفاوضات، وقبلت اسبانيا بالاقتراح الثاني وانتهى بما يسمى باتفاق مدريد الثلاثي المبرم في 14 نوفمبر 1975 بمدريد حول تقسيم واستغلال ثروات الإقليم الصحراوي والإدارة المشتركة له من طرف المغرب اسبانيا وموريتانيا16.

كان من نتائج هذه المسيرة هروب عدد كبير من الذين قاموا المسيرة ولم يقتلوا إلى مخيمات اللجوء في جنوب غرب الجزائر في ولاية "تيندوف" بالضبط، حيث قامت الجزائر دولة وشعبا باحتضان هؤلاء المظلومين، وعندما قرروا النضال لدفع الظلم الذي لحقهم قدمت الدولة الجزائرية المأوى والسلاح وكل ما يلزم لأن أطماع المغرب امتدت إلى الجزائر بادعائها امتلاك عدد من الولايات الجزائرية المحاذية للمغرب-كما أشرنا إليه سابقا-، وبدأ قتال شرس خلد فيه هؤلاء الأبطال كل ما يدخلهم التاريخ من أوسع أبوابه.

وفي ظل هذا الموقف كانت هناك ردود أفعال دولية وإقليمية متباينة، فبالنسبة لردود الفعل الدولية نجد أن الأمم المتحدة قد خصصت المينورسو الذي بدأ العمل في الصحراء الغربية، والمينورسو كفرع عامل على الأرض الصحراوية كان له فضل كبير في مساعدة أصحاب اللجوء بمساعدة قوية من الدولة الجزائرية وبحماية شديدة لأهالي المخيمات، أما الأمم المتحدة ككيان فقد كان لها دور سلبي جدا لتعطيلها حل هذه القضية بشكل عاجل وسلمي يحفظ وجود هذا الشعب وتحقيق تطلعاته، أما بالنسبة لردود الأفعال الإقليمية فإن الدول العربية والإفريقية انقسمت إلى مؤيد لحق الصحراويين في تقرير المصير بين مؤيد للطرف المغربي، هنا نشير ونقول بأن من ساند المغرب لم يساندها كرها بالصحراويين بل كونه إما تابعا للسياسة المغربية كبعض دول الجوار أو الموالية للمغرب سياسيا، وقد تناسى هؤلاء بأنهم بانحيازهم هذا للجهة الباغية كانوا قد أطالوا أيضا أمد أزمة لم يكن بالأساس مقدر له أن تكون أزمة لولا الظلم والبغي.

طالت سنين الحرب وقد تضرر المغرب جدا منها بشريا وماديا وبدأ يفقد الثقة بأنه سيحسم هذه الحرب بالقوة كونه كان يراهن على أن هؤلاء بدو رحل لا يستحقون الحياة المدنية وهذا بالأساس مبدأ كل ظالم، ونشير إلى أن التكلفة أصبحت كبيرة والحقيقة أن المغرب هو من سعى لوقف إطلاق النار، فمقاتلي البوليساريو لم يكن عندهم شيء يخسروه بل يقاتلون ليستردوا ما فقدوا أصلا، حيث تم وقف إطلاق النار فعلا وبدأت المفاوضات التي تبنتها الأمم المتحدة التي أظهرت جليا دورها المتخاذل في انعدام الرغبة الحقيقية لحل هذه الأزمة، وبدأ الاستطراد والمماطلة التي لا توصل إلى شيء، وبالمقابل تدهور الوضع الإنساني بالأراضي الصحراوية وذلك بشهادة تقارير الهيئات الإنسانية والدولية، كما نشير أنه قد سبق للطرفين المغربي والصحراوي أن التقيا في مفاوضات مباشرة منذ 1997 والتي انتهت بإبرام اتفاقية هيوستن للسلام17، لكن هذا المسعى الأممي قد فشل -كما سبق

وذكرنا–، وتواصل مسار المفاوضات فيما بعد في مدينة منهاست الأمريكية وذلك طبق لقرارات مجلس الأمن رقم 1754 و1783[18] .

بعد كل هذا، منذ سنوات قليلة بدأ الحديث عن الحكم الذاتي، حيث أن المغرب وبضغوط دولية وإقليمية بدأ بالرضوخ خصوصا بعد تولي محمد السادس الحكم ولكنه بدأ يغرق الوقت بالتفاصيل حيث نتج خلاف قوي حول من سيستفتي على الحكم الذاتي، لأن المغرب استطاع كما يضن هو على الأقل أن المغاربة من العرب والشلوحة الذين تم إعادة توطينهم في الصحراء بعد المسيرة الخضراء أنهم سيدخلون بالاستفتاء وهنا تكون النتيجة مضمونة لصالح المغرب إضافة إلى بعض المستفيدين من الصحراويين من أهل الأرض الذين استطاع المغرب كسب مودتهم بالمال والمناصب المزايا التي لا يحلم بها أي مواطن مغربي، فمنهم من هو موال للمغرب بالصميم ومنهم من هو مستفيد لا غير، كما ننوه بأن معظم شباب الصحراء الذين يزالون يعيشون في الصحراء الغربية تحت حكم المغرب ثائرون ويكاد لا يمر شهر حتى تثور مناوشات في كثير من الولايات على رئسها مدينة العيون وهي عاصمة الصحراء الغربية، كما أن المغرب فشلت في كل مساعيها مع هؤلاء الشباب في استمالتهم بكل المغريات إلا البعض، هنا نتساءل متى ستكون هناك إرادة دولية حقيقية للضغط على المغرب للتنازل أكثر؟.

كما نشير بأن الصحراويين في اللجوء إلى المخيمات لم يكتفوا بالقتال بل على العكس إنما كانوا يتعلمون في المدارس والجامعات الجزائرية والكوبية حتى نشأ فيهم جيل مثقف من الدرجة الأولى لا مثيل له على الأقل من بين أقرانهم الصحراويين الذين بقوا تحت حكم المغرب، نقول هنا بعد هذه النقطة بأن كل ما تقدم كان من أجل رأينا الشخصي الذي تقدمنا به آنفا ونراه حلا يرضي الصحراويين والمجتمع الدولي والإقليمي فهل سيرضي المغرب؟.

لكي نكون أكثر موضوعية فإن المغرب قد حسّن من معالم الصحراء الغربية وأقام بها منشآت ومؤسسات، وما يثبت ذلك هو تأقلم هذا المجتمع البدوي الخارج من عمق الصحراء بكل معطياتها ومشقاتها إلى حياة مدنية، فالحق يقال أن الدولة المغربية استطاعت أن تنشئ حضارة حديثة ومنظمة تتناسب مع عصرنا هذا على أرض الصحراء هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن المغرب قد استثمر الكثير من المال والوقت في هذه الأرض الشاسعة فالصحراء الغربية تعد من الكنوز الحقيقية في الأمة الإسلامية فهي تنتج بمفردها 35 بالمئة من إنتاج المغرب من الفوسفات (المغرب ثالث دولة في العالم في إنتاج الفوسفات)، واحتياطي الفوسفات في الصحراء الغربية يمثل 28.5 بالمئة من احتياطي العالم، وبالصحراء الغربية يوجد أكبر منجم فوسفات في العالم، إضافة إلى احتواء الصحراء الغربية على احتياطي حديد يقدر ب 4.6 مليار طن وبها رواسب كبيرة من خامات النحاس وتحتوي على الذهب في منطقة واد الذهب، وبها أحجار كريمة خاصة الزمرد والياقوت إضافة إلى مناجم مهمة من الملح الحجري سهل الاستخراج، وفوق كل ما سبق فالصحراء الغربية بها احتياطات كبيرة واعدة من البترول والغاز والفحم الحجري مما يجعلها من مخازن الطاقة التي لم تمس بعد، كما تحتوي على أغنى الشواطئ في العالم وهو ما يجعل المغرب تتربع على عرش المنتجين البحريين للكثير من أنواع الأسماك، كما أن استغلاله لهذه الشواطئ قد قدم فيه الكثير من الأموال نهيك عن الثروات الباطنية وغير المستغلة[19].

ومن هنا أمكننا القول أن فكرة الحكم الإداري الذاتي لمدة 10 أو 20 أو حتى 30 عاما يكون فيه الصحراويين هم أصحاب الحق في إدارة الصحراء الغربية إداريا وبتبعية سياسية للمغرب مع إعطاء عدد لا بأس به للصحراويين الذين كانوا يقاتلون المغرب لمقاعد في البرلمان المغربي، إلى جانب إرادة اقتصادية مشتركة يتم من خلالها تعويض المغرب عن الإمكانيات الهائلة التي استثمرها في الصحراء الغربية، كل ذلك في إطار جملة من الضمانات التي تحفظ وتصون التزامات وحقوق كل طرف، وتكون هذه الضمانات بموجب اتفاقات دولية وإقليمية بإشراك كافة أطياف المجتمع الدولي من منظمات وهيئات دولية وإقليمية وحكومات الدول للسهر على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في بنود حل الحكم الذاتي في النزاع، وبعد انقضاء هذه المدة المتفق عليها يجرى استفتاء حول الاستقلال التام وحق تقرير المصير، فإن استطاع المغرب كسب أهل الصحراء ككل خلال فترة الحكم الذاتي المتفق عليها بالوسائل المشروعة فهذا يحسم تبعية الصحراء للمغرب، وإن لم يستطع تحقيق ذلك فإننا سنرى عندها دولة جديدة اسمها الجمهورية العربية الصحراوية، والحقيقة أن الصحراويين قد أنشؤوا هذه الدولة في اللجوء، فالمخيمات لم تعد كذلك بل أصبحت ولايات سميت على أسماء المدن بالصحراء الغربية، والحق يقال أنهم نجحوا إلى حد بعيد بمساعدة الجزائر في ترسيخ أركان الدولة الحقيقية ولو في اللجوء، إضافة طبعا إلى فترة الحكم الذاتي المتفق عليها والتي من خلالها سيزدادون خبرة من متابعة الإدارة في المغرب ومعايشة الحالة المدنية فيها، الأمر الذي سيمكنهم من إنشاء دولة منظمة قادرة على خوض غمار السياسة الحقيقية والاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في إدارة وتسيير شؤونها الداخلية بمفهوم الدولة الحديثة20.

ومن جانبا نستبعد وقوع حرب في المنطقة بالرغم من أنه ليس بالأمر المستجد، حيث وقع بين سنة 1975 و1991، وإذا حصلت في الوقت الراهن فإن الأمور ستتفاقم وتساهم في غياب الاستقرار في العالم العربي وخاصة شمال إفريقيا حيث ستصبح المنطقة الممتدة ما بين المحيط إلى الخليج كلها بؤر توتر واستقطاب اثني وسياسي إقليمي، كما نرى بأن هذه الحرب لا تخدم مصالح الطرفين وعلى الخصوص الطرف المغربي الذي يحتضن مصالح واستثمارات أجنبية ضخمة، وبالتالي يمكن القول أن نسبة التضرر في حالة وقوع حرب فإن المغرب ستخسر نسبة 90 بالمئة في هذه الحرب حيث أنها ستتحمل جملة من الأضرار الاقتصادية على السياحة المغربية من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكنها استهداف إقليم يعتبر مصدر دخل قومي للمغرب.

من جانب آخر فإن الشعب الصحراوي ليس من مصلحته اندلاع هذه الحرب كونها تؤثر لا محالة على الوضع الاجتماعي الاقتصادي والسياسي عليها، مما يعقد من الوصول إلى حل نهائي للنزاع ووضع حد له، إضافة إلى إمكانية تضرر الدول المجاورة وزعزعت استقرارها وأمنها كالجزائر كدولة محايدة ومجاورة لأطراف النزاع، إضافة إلى إمكانية تضرر اسبانيا ولو نسبيا من اندلاع الحرب بسبب التأثير على جزر الكناري القريبة من الصحراء الغربية خاصة ما يتعلق بالجانب السياحي.

وفي هذا الإطار نشير إلى أنه لا بد من إعادة النظر في التواجد الأجنبي في الصحراء الغربية سواء عن طريق التواجد العسكري من قبل قوات حفظ السلام أو كان اقتصاديا عن طريق الشركات العالمية العملاقة، على اعتبار

أن لهؤلاء لا محالة أجندة مختلفة عن آمال وطموحات الشعب الصحراوي، واقع الأمر هذا قد يؤدي إلى احتلال اقتصادي واجتماعي ومعنوي قد يكون أشد من الاحتلال العسكري.

وإلى هنا نكون قد بينا ما قلناه سالفا عن قناعة شخصية مبنية على يقيننا بهذه الأزمة وهي رؤية يشاركنا فيها الكثير من الباحثين ويمكن أن توافقنا فيه الكثير من الدول.

ثانيا– الصحراء الغربية وتقرير المصير: بعد انقضاء فترة الحكم الذاتي التي تحدثنا عنها آنفا، واستقرار الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، يجرى استفتاء حول تقرير مصير الشعب الصحراوي، وبذلك إذا كانت نتيجة الاستفتاء ضد تأييد حق تقرير المصير –تبعية الصحراء الغربية للمغرب من جميع النواحي–، فإن الأمر سيحسم لصالح المغرب وتفرض سيادتها على الإقليم الصحراوي وبالتالي اندماج الصحراء الغربية تحت لواء المملكة المغربية، أما في الحالة العكسية –تأييد حق تقرير المصير– استقلالية الصحراء الغربية عن المغرب ويتم بذلك الإعلان عن قيام الدولة الصحراوية باسم "الجمهورية العربية الصحراوية".

وجملة الحقوق المنبثقة عن الاعتراف للشعب الصحراوي بحقه في تقرير مصيره نجد:

–أن أرض (إقليم) الصحراء الغربية هي وطن لكل الشعب الصحراوي.

–أن السيادة على أرض الصحراء الغربية هي ملك للشعب الصحراوي، وهذه السيادة لا تتأثر بالاحتلال

–للشعب الصحراوي حقوقا متساوية كبقية شعوب العالم.

–من حق الشعب الصحراوي استعادة كافة حقوقه المهضومة بكل الوسائل المتاحة له.

–حق الشعب الصحراوي في ممارسة سيادته الداخلية والخارجية دون وساطة أو تدخل لطرف أجنبي.

–عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للصحراء الغربية.

وبذلك نتوصل إلى القول بأن مبدأ تقرير المصير يعد من الأسس الديمقراطية في العلاقات الدولية، لأنه يرتكز على القاعدة التي تقضي بأن الدولة وحدود إقليمها نظامها السياسي والدستوري يجب أن تبنى على الإرادة الحرة لشعبها.

الخاتمة:

يعد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها منن المبادئ القارة في القانون الدولي، ونجد أن منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الجهاز الذي تعرض عليه القضايا المتعلقة بتصفية الاستعمار بغية إيجاد حلول قانونية بتمكين الشعوب من هذا الحق، نجدها قد أسهمت في إيجاد حلول الجدية في العديد من القضايا كقضية تيمور الشرقية وكوسوفو، بينما كان دورها غير فعال ولا يتسم بالجدية في تعاملها مع قضية تقرير مصير الشعب الصحراوي، ومن خلال جملة القرارات الأممية ندرك أن الأمم المتحدة أكدت على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ولكن بأقل حزم، وربطت هذا الحق بالسلام والأمن الدائمين في منطقة مغربنا الكبير بوجه خاص (حيث تعد هذه القضية العائق الأول وأكبر هاجس يهدد وحدة دول المنطقة بأسرها) والعالم بوجه عام.

ويرتكز مطلبنا الوحيد من الأمم المتحدة أن تصدر قرارا حازما بشأن القضية الصحراوية بهدف تصفية الاحتلال المغربي من المنطقة الصحراوية، وبذلك حتى يتمكن الشعب الصحراوي ممثلا بجبهة البوليساريو من تقرير مصيره بحرية تامة ومن دون أي تدخل لطرف أجنبي إقليمي كان أو دولي، سواء من خلال الحل الذي تقدمنا به أو التوصل إلى حل منطقي يرضي كافة الأطراف في النزاع وبالتالي وضع نهاية لنزاع قد طال أمده، مع الاستعجال في هذا الأمر نتيجة الانتهاكات المستمرة على الشعب الصحراوي التي تندد بها مختلف التنظيمات الدولية الإنسانية في العالم، كما ينبغي أن ننوه بأن حل أزمة الصحراء الغربية من شأنه فتح آفاق جديدة يتطلع لها معظم شعوب دول مغربنا الكبير، حيث سيسهم بشكل أو بآخر في توطيد روابط العلاقات الأخوية بين هاته الدول، وينمي الوحدة المغاربية ويدفع بالرقي وسير وازدهار العجلة الاقتصادية، وجعلها قوة منافسة للقوى العظمى في العالم.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ–الكتب:

1–إسماعيل معرف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

2–بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987.

3–عبد الله شريط، حوار ايديلوجي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

4–عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية–دراسة قانونية سياسية–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

ب– الرسائل الجامعية:

5–أومايوف محمد، دور منظمة الأمم المتحدة في تمكين الشعب الصحراوي من التمتع بحقه في تقرير المصير، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2002.

6–حدوش وردية، قضية الصحراء الغربية –حق غير قابل للتنازل يبحث عن آفاق–، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2004.

7–قرارجي جميلة، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2009.

ج– المواقع الالكترونية:

8–الأمم المتحدة تلتزم بموقفها الثابت من النزاع في الصحراء الغربية أنظر الموقع www.radioalgerie.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/05/12.

9–حل مشكلة الصحراء الغربية، أنظر الموقع: www.muslm.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/05/12.

10–القرار رقم 1754 المؤرخ في 30 أفريل 2007، والقرار رقم 1783 المؤرخ في 21 أكتوبر 2007 المتعلقان بتحديد الإطار والهدف من مفاوضات منهاست، أنظر في ذلك النص الكامل للقرارين على الموقع التالي: www.un.org.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1-Cuistiance D'orsi. Les entités revendiquant la qualité d'état et non reconnues comme tel, R.D.I.S.D.P. N 03, 2006.

2- Ibrahimi Ahmed Taleb, le Maghreb- un destin inévitablement unitaire, R.A.R.I, ed OPU, Alger, n01, 1986.

3- MALEK BOULEM, la question du sahara occidental et le droit international, ed O.P.U, Alger, 1983,p106.

الهوامش:

1Cuistiance D'orsi. Les entités revendiquant la qualité d'état et non reconnues comme tel, R.D.I.S.D.P. N 03, 2006. P259.

2 تقع الصحراء الغربية في الجزء الغربي من قارة إفريقيا، يحده غربا المحيط الأطلسي وجنوبا موريتانيا ومن الشمال الشرقي الجزائر ومن الشمال المملكة المغربية ، وقد عدة تسميات لهذا الإقليم نجد منها الصحراء الغربية وهو الاسم الشائع منذ 1975، إفريقيا الغربية الاسبانية وقد جاءت هذه التسمية في أغلب الدراسات الغربية قبل 1975، ريو دو أورو وهو أسم عربت حروفه فقط من أصل RIO DE ORO ويقصد به واد من الذهب، أنظر في ذلك عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية–دراسة قانونية سياسية–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص12.

3 لقد أعلن ملك المغرب في خطابه بتاريخ 20 أوت 1974 بأن المغرب سيرفض تقرير المصير إذا كان من بين اختياراته استقلال الإقليم البديل الذي اقترحه الملك كغطاء لإستراتيجيته هو المطالبة باستفتاء يمنح للشعب الصحراوي إما فرصة الإبقاء على وضعه أو الرجوع إلى الوطن الأم (المغرب).

4 أنظر في ذلك: إسماعيل معرف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 87.

5 MALEK BOULEM, la question du sahara occidental et le droit international, ed O.P.U, Alger, 1983,p106.

6 صدوق عمر، المرجع السابق، ص104.

7 اومايوف محمد، دور منظمة الأمم المتحدة في تمكين الشعب الصحراوي من التمتع بحقه في تقرير المصير، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2002، ص 44.

8 يعتبر الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادرة عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها 15 بتاريخ 14 ديسمبر 1960 هي أهم لائحة صادقت عليها الجمعية بخصوص تقرير مصير الشعوب.

9 MALEK BOULEM, op.cit. p 175.

10 قرارجي جميلة، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2009، ص ص 93 94 .

11 حدوش وردية، قضية الصحراء الغربية –حق غير قابل للتنازل يبحث عن آفاق–، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2004، ص 20.

12 الأمم المتحدة تلتزم بموقفها الثابت من النزاع في الصحراء الغربية أنظر الموقع www.radioalgerie.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/05/12.

13 أنظر حدوش وردية، مرجع سابق، ص ص 75 81.

14 أنظر عبد الله شريط، حوار ايديلوجي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 35.

15 بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص 361.

16 Ibrahimi Ahmed Taleb, le Maghreb- un destin inévitablement unitaire, R.A.R.I, ed OPU, Alger, n01, 1986, p11.

17 جريت في مدينة هيوستن الأمريكية يومي 14 و16 سبتمبر 1997، خلصت بتعهد الطرفين بتنفيذ التزاماتهما المتعلقة بمسار حديد الهوية، عودة اللاجئين، تبادل أسرى الحرب وإطلاق المساجين السياسيين، تمركز القوات، أنظر في ذلك أومايوف محمد، المرجع السابق، ص 99.

18 القرار رقم 1754 المؤرخ في 30 أفريل 2007، والقرار رقم 1783 المؤرخ في 21 أكتوبر 2007 المتعلقان بتحديد الإطار والهدف من مفاوضات منهاست، أنظر في ذلك النص الكامل للقرارين على الموقع التالي: www.un.org.

19 حل مشكلة الصحراء الغربية، أنظر الموقع: www.muslm.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/05/12.

20 في هذا الإطار نجد أن جبهة البوليساريو قد ردت بالرفض القاطع لفكرة الحكم الذاتي الدائم، لأنها تعتبر تنظيم الاستفتاء بالصحراء الغربية من أجل تقرير المصير هو المخرج الوحيد من دوامة النزاع، كما دافعت عن ذلك بقولها: "كيف يمكن الحديث عن الحكم الذاتي على إقليم تم احتلاله بطريقة غير شرعية ويحتوي على مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية مستقلة"، أما الحكم الذاتي الذي اقترحناه هو حكم ذاتي مؤقت يتسم بنوع من المرونة من خلال منح الصحراويين جملة من الضمانات.